مفهوم اقتصاديات البيئة

أمانى فوزى*

أدت التطورات البيئية فى العقود الأخيرة إلى ظهور فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية عُرف بعلم اقتصاديات البيئة، والذى يقيس مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية والاجتماعية بمقاييس بيئية، بهدف المحافظة على توازنات بيئية تضمن نموًا مستدامًا. ويتسع مجال اقتصاديات البيئة فيما يتعلق بالمؤسسات والمشروعات الاقتصادية، ويهدف لتنمية الموارد وإدارتها وتنسيقها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويشكل النشاط الذى يسعى إلى تعبئة الموارد المختلفة من أجل العمل بطريقة متوازنة فى مجالات التخطيط ووضع البرامج وعمل الميزانيات الخاصة بالتنمية. وتمثل اقتصاديات البيئة مجموعة النشاطات التى تتعاون فى تفعيل التنمية الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية للمناطق والأقاليم، وبالتالى يتركز اهتمامها فى معالجة أو تنظيم عناصر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية اللازمة لضمان توفير البيئة المكانية الأساسية بشكل مناسب، بالإضافة إلى تشجيع التنمية الاقتصادية ورفاهية الإنسان وتأسيس مكونات نظامها[1].

كما أن العمل على تحقيق التقدم والرقى وبلوغ زيادات فى معدلات التنميـة، وإحـداث تقدم ملحوظ فى مستويـات الرفاهـة المعيشية يُعد مسعى كل الدول باختلاف مستواها التنموى، وهذا التقدم من شأنه إحداث العديد من الأضـرار والمخاطـر نتيجة الاستخدام غير الرشيد للمـوارد المتاحـة واستنزافها،

*مدرس الاقتصاد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

مما أدى بالحكومات إلى التفكير الجدى والعلمى فى البحث عن الحلول بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات حماية البيئة، فى إطار ما يُعرف بالتنمية المستدامة[٢].

مفهوم اقتصاديات البيئة

تمثل اقتصاديات البيئة منظومة من التفاعلات بين بيئات مختلفة، وفق نظام خاص، ذات خاصية تراكمية، ويكون الإنسان الهدف والوسيلة للوصول إلى التكامل النسبى داخل هذا النظام وفق معايير معينة وأبعاد مكانية محددة، من خلالها يستطيع المختصون تحديد كفاءة ومستويات اقتصاديات البيئة ومحاور تحركها وآليات تنفيذها. وتُعد اقتصاديات البيئة جزءًا من نظام تمثل فيه البيئة والاقتصاد والإنسان العناصر الأساسية، وإذا ما حدث خلل فى أحد تلك العناصر فإن هذا النظام سيُصاب باختلال، اعتمادًا على حجم وطبيعة الخلل الذي يصاب به أى عنصر من العناصر الثلاثة فى النظام[٣].

كما يُنظر لاقتصاديات البيئة باعتبارها مجموعة النشاطات التي تتعاون في تفعيل التنمية الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية للمناطق والأقاليم، وبالتالي يتركز اهتمامها فى:

١ – معالجة أو تنظيم عناصر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية اللازمة لضمان توفير البيئة المكانية المناسبة.

٢– تشجيع التنمية الاقتصادية ورفاهية الإنسان وتأسيس مكونات نظامها المكانية الأساسية بشكل مناسب.

٣– استراتيجية تزود الوكالات بأهداف مشتركة وبرنامج عمل وتوفير للموارد بما يضمن تحقيق الاستراتيجية التنموية.

كما أن اقتصاديات البيئة تعنى فى سياق التنمية جميع النشاطات التخطيطية والبرمجة والميزانية والتطوير والتشغيل والصيانة، فهى تمثل مجالاً

معقدًا يصعب تحليله، ومما يزيد من الصعوبات أن مسئولياتها موزعة بين أقسام قطاعية مختلفة فى الأجهزة الإدارية والمكانية (الحكومة المركزية وفروعها الموجودة بالمحافظات والأقاليم). وتحتاج الإدارة السليمة لاقتصاديات البيئة إلى تعاون وتنسيق على الصعيد المؤسسى، وعلى جميع المستويات الإدارية[٤].

وهكذا فقد أوجدت التغيرات والتطورات البيئية الأخيرة هذا الفرع الجديد من فروع العلوم الاقتصادية، ويمكن التمييز بين مستويين لاقتصاديات البيئة: اقتصاديات البيئة على المستوى الكلى، واقتصاديات البيئة على مستوى المؤسسات (مستوى جزئى).

فاقتصاد البيئة الكلى يتناول مشكلات البيئة على المستوى الكلي، ومن أهدافه الوصول إلى مستويات أعلى من الرفاه الاجتماعى المستديم الذي يأخذ بالاعتبار المحافظة على نوعية البيئة عند مستويات عدة. أما اقتصاد البيئة الجزئي: فيمثل جزءًا من اقتصاد المؤسسة الذى يهتم ويحلل علاقة المؤسسة بالبيئة الطبيعية والتطور النوعى للبيئة المحيطة وأثر السياسة البيئية على المؤسسة، ومن بين مهامه دراسة الاستثمارات التى تحد من الأخطار البيئية، وتكاليف حماية البيئة ونفقات الاستثمار وتأثير حماية البيئة على حسابات الأرباح والخسائر وتحليل الجدوى البيئية للمشاريع.

وفى هذا الصدد فقد سارعت دول العالم لتبني نظام اقتصادي جديد يقوم على إدراج البعد البيئى وحمايته ليضمن استدامته للأجيال القادمة. وظهرت بذلك سياسات بيئية تسعى للمحافظة على الموارد الطبيعية النادرة وحسن تسيير الموارد المتجددة مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق الرفاه الاقتصادى والذى يبقى محور أية سياسة اقتصادية، وظهر على إثر ذلك الاتجاه الكبير نحو سن

القوانين والتشريعات المتعلقة بتوجيه الحياة البشرية نحو فهم أفضل للبيئة وتطبيق صارم للقوانين الخاصة بها[٥].

مفهوم التنمية المستدامة

لقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة Sustainable developement، وهى تنمية قابلة للاستمرار، وتهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعى، وبين المجتمع وتنميته، والتركيز على تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرص العمل والصحة والتربية والإسكان. كما تهدف إلى الاهتمام بشكل رئيس بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادى للمشاريع التنموية[٦].

وفيما يتعلق بالبعد البيئى فى استراتيجيات التنمية المستدامة، فقد أدى إدخال البعد البيئى فى مجال الاقتصاد إلى تغير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية المتواصلة أو التنمية المستدامة، وتسعى دول العالم حاليًا إلى تطبيق مفهوم التنمية المستدامة، والتى تعنى استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة بالكمية التى تحقق أهداف التنمية دون الإخلال باحتياجات الأجيال القادمة من هذه الموارد[٧] .

فالتنمية المتواصلة لا تمنع من استغلال الموارد الاقتصادية مثل المياه والنفط والغابات ولكنها تمنع الاستغلال الجائر لهذه الموارد التى تؤثر فى نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد خاصة إذا كانت موارد قابلة للنضوب أو غير متجددة كالنفط مثلا. كما أن عملية التنمية المستدامة تمنع تحميل الأجيال القادمة أعباء إصلاح البيئة التى تلوثها الأجيال الحالية، وأصبح هناك تفرقة فى نظريات التنمية الاقتصادية بين التنمية التى تراعى الجوانب البيئية أو ما يعرف بالتنمية الخضراء وبين التنمية المستدامة البحتة التى لا تراعى البعد

البيئى والتى أصبحت محل انتقاد من كل الأوساط والمؤسسات الاقتصادية العالمية لدرجة أن البعض يطلق عليها تسمية "التنمية السوداء" وقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية العالمية عند إعداد حساباتها بأخذ العنصر البيئى بعين الاعتبار، بحيث تقوم هذه الحسابات على أساس اعتبار أن أى تحسن فى ظروف البيئة وفى الموارد الاقتصادية هو زيادة فى أصول الدولة وفى أى تناقص فى الموارد الاقتصادية أو إضرار بالبيئة هو زيادة فى التزامات الدولة ونقص فى أصولها(٨).

البعد الاقتصادى للتنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات البيئة

يتمثل البعد الاقتصادى للتنمية المستدامة فى الانعكاسات الحالية والمقبلة للاقتصاد على البيئة؛ إذ يطرح قضية تمويل وتحسين التقنيات الصناعية فى مجال توظيف الموارد الطبيعية، مما يتيح للبيئة استيعاب مخلفات استخدامها مع ترك إمكانية تجدد الأنظمة البيئية، بالإضافة إلى تحميل البلدان الصناعية مسئولية التلوث الكبير وضرورة معالجته، والالتزام بترشيد استهلاكها للطاقة من خلال استغلال الطاقة النظيفة والمتجددة. كما تعنى التنمية المستدامة بالحد من التفاوت المتناهى فى المدخلات، وفى فرص الحصول على الرعاية الصحية، التعليم، السكن وغيرها من متطلبات الحياة الإنسانية، والمساواة فى توزيع الموارد بين أفراد المجتمع، هذا بالإضافة إلى تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الغنية فى ظل الروابط التجارية التى تجمع بينها. ولأجل ذلك لا بد للدول النامية من الاعتماد على نمط تنموى يقوم على تنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتى. وعلى البلدان الفقيرة استغلال الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر لمستويات المعيشة، وتخفيف عبء الفقر لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان. وزيادة على ذلك تخصيص جزء من الإنفاق العسكرى وذلك بتحويل الأموال من الإنفاق على

الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية لتسريعها[٩].

المراجع

١- مصطفى خليل إبراهيم الزبيدي، عمار خليل إبراهيم، "أثر اقتصاديات البيئة على التوقيع المكاني للمشاريع الاستثمارية"، المؤتمر العلمي الخامس للمعهد العالي للتخطيط الحضرى والإقليمي للدراسات العليا، ٢٤- ٢٥ نوفمبر، ٢٠٠٩، ص ص ١- ٣.

٢- حمداني محمد، "استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر"، مجلة علوم إنسانية، العدد (٤٥)، الجزائر، ٢٠١٠، ص ص ١-٢.

٣- مصطفى جليل إبراهيم، "أثر اقتصاديات البيئة على التوقيع المكاني للمشاريع الاستثمارية"، المؤتمر العلمي الخامس للمعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، ٢٠٠٩، ص ٢.

٤- المرجع السابق، ص ٣.

٥- عائشة سلمي، "دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر، ٢٠٠٨، ص أ.

٦- المرجع السابق، ص ١٦.

٧ - أحمد فرغلي حسن، "البيئة والتنمية المستدامة: الإطار المعرفى والتقييم المحاسبى"، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث فى العلوم الهندسية، كلية الهندسة – جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١١.

٨- هاجر الرحماني، "البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة"، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٧-٨ أبريل، ٢٠٠٨، ص ٣.

٩- عائشة سلمي، "دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر"، مرجع سابق، ص ١٩.